

التفسير الكبير

للأمام

الإمام الشافعي

للجزء الثامن

الطبعة الأولى

يطلب من ملتزم طبعه

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله

ملتزم طبعه

حقوق الطبع والنقل محفوظة للملزم

طبع بالمطبعة البهية المصرية

١٣٥٧ هجرية — ١٩٣٨ ميلادية

إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ارْفَعْكَ إِلَى الْآيَةِ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا
وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ
فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ «٥٥»

بالاستهزاء . والثاني : أن معاملة الله معهم كانت شبيهة بالمكر ، فسمى بذلك . الثالث : أن هذا اللفظ ليس من المتشابهات ، لأنه عبارة عن التدبير المحكم الكامل ، ثم اختص في العرف بالتدبير في إيصال الشر إلى الغير ، وذلك في حق الله تعالى غير ممتنع ، والله أعلم .

قوله تعالى ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ارْفَعْكَ إِلَىٰ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ في الآية مسائل :

(المسألة الأولى) العامل في (إِذْ) قوله (وَمَكُرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ) أي وجد هذا المكر (إِذْ قَالَ اللَّهُ) هذا القول ، وقيل : التقدير ذاك إِذْ قَالَ اللَّهُ

(المسألة الثانية) اعترفوا بأن الله تعالى شرف عيسى في هذه الآية بصفات :

(الصفة الأولى) (إِنِّي مُتَوَفِّيكَ) ونظيره قوله تعالى حكاية عنه (فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم) واختلف أهل التأويل في هاتين الآيتين على طريقين : أحدهما : إجماع الآية على ظاهرها من غير تقديم ، ولا تأخير فيها . والثاني : فرض التقديم والتأخير فيها . أما الطريق الأول فيأنه من وجوه : الأول : معنى قوله (إِنِّي مُتَوَفِّيكَ) أي متمم عمرك ، حينئذ أتوفاك ، فلا أتركهم حتى يقتلوك ، بل أنا رافعك إلى سمائي ، ومقربك بملائكتي ، وأصونك عن أن يتمكنوا من قتلك . وهذا تأويل حسن . والثاني (متوفيك) أي يميتك . وهو مروي عن ابن عباس ، ومحمد بن إسحاق قالوا : والمقصود أن لا يصل أعداؤه من اليهود إلى قتله ، ثم إنه بعد ذلك أكرمه بأن رفعه إلى السماء ، ثم اختلفوا على ثلاثة أوجه : أحدها : قال وهب : توفي ثلاث ساعات ، ثم رفع ، وثانيها : قال محمد بن إسحاق : توفي سبع ساعات . ثم أحياه الله ورفع . الثالث : قال الربيع بن أنس : أنه تعالى توفاه حين رفعه إلى السماء . قال تعالى (الله يتوفى الأنفس حين موتها ، والتي لم تمت في منامها) (الوجه الرابع) في تأويل الآية أن الوار في قوله (متوفيك ورافعك إلى) تفيد الترتيب ،

فالآية تدل على أنه تعالى يفعل به هذه الأفعال ، فاما كيف يفعل ، ومتى يفعل ، فالأمر فيه موقوف على الدليل ، وقد ثبت الدليل أنه حي ، وورد الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سينزل ويقتل الدجال ، ثم أنه تعالى يتوفاه بعد ذلك

(الوجه الخامس) في التأويل ما قاله أبو بكر الواسطي . وهو أن المراد (إني متوفيك) عن شهواتك . وحفظ نفسك ، ثم قال (ورافعك إلى) وذلك لأن من لم يصرفانيا عما سوى الله لا يكون له وصول إلى مقام معرفة الله ، وأيضا فعيسى لما رفع إلى السماء ، صار حاله كحال الملائكة في زوال الشهوة ، والغضب والأخلاق الذميمة

(والوجه السادس) أن التوفي أخذ الشيء واقيا ، ولما علم الله أن من الناس من يخطر بباله أن الذي رفعه الله هو روحه لا جسده . ذكر هذا الكلام ليدل على أنه عليه الصلاة والسلام رفع بتمامه إلى السماء بروحه وبجسده . ويدل على صحة هذا التأويل قوله تعالى (وما يضرؤنك من شيء) (والوجه السابع) (إني متوفيك) أي أجعلك : كالتوفي ، لأنه إذا رفع إلى السماء ، وانقطع خبره وأثره عن الأرض ، كان كالتوفي ، وإطلاق اسم الشيء على ما يشابهه في أكبر خواصه ، وصفاته بجائز حسن

(الوجه الثامن) أن التوفي هو القبض . يقال : وفاني فلان دراهمي ، وأوفاني وتوفيتها منه كما يقال : سلم فلان دراهمي إلى ، وتسلمتها منه ، وقد يكون أيضا توفي بمعنى : استوفي وعلى كلا الاحتمالين كان إخراجهم من الأرض ، وإصعادهم إلى السماء توفيا له فان قيل : فعلى هذا الوجه كان التوفي عين الرفع إليه ، فيصير قوله (ورافعك إلى) تكرارا . قلنا : قوله (إني متوفيك) يدل على حصول التوفي ، وهو جنس تحته أنواع بعضها بالموت وبعضها بالإصعاد إلى السماء ، فلما قال بعده (ورافعك إلى) كان هذا تعيينا للنوع . ولم يكن تكرارا

(الوجه التاسع) أن يقدر فيه حذف المضاف والتقدير : متوفى عملك بمعنى : مستوفى عملك (ورافعك إلى) أي ورافع عملك إلى ، وهو كقوله (إليه يصعد الكلم الطيب) والمراد من هذه الآية أنه تعالى بشره بقبول طاعته أعماله ، وعرفه أن ما يصل إليه من المتاعب والمشاق في تمشية دينه وإظهار شريعته من الأعداء فهو لا يضيع أجره ، ولا يهدم ثوابه ، فهذه جملة الوجوه المذكورة على قول من يجري الآية على ظاهرها

(الطريق الثاني) وهو قول من قال : لا بد في الآية من تقديم وتأخير من غير أن يحتاج فيها إلى تقديم أو تأخير ، قالوا : إن قوله (ورافعك إلى) يقتضي أنه رفعه حيا ، والواو لا تقتضي

الترتيب ، فلم يبق إلا أن يقول فيها تقديم وتأخير ، والمعنى : أني رافعك إلى ومطهرك من الذين كفروا ومتوفيك بعد إنزالى إياك في الدنيا . ومثله من التقديم والتأخير كثير في القرآن

واعلم أن الوجوه الكثيرة التي قدمناها ، تنفي عن التزام مخالفة الظاهر والله أعلم

﴿الصفة الثانية﴾ من الصفات التي ذكرها الله تعالى لعيسى عليه السلام قوله (ورافعك إلى) والمشبّهة يتمسكون بهذه الآية في إثبات المكان لله تعالى وأنه في السماء ، وقد دللنا في المواضع الكثيرة من هذا الكتاب بالدلائل القاطعة على أنه يمتنع كونه تعالى في المكان ، فوجب حمل اللفظ على التأويل ، وهو من وجوه : الأول : أن المراد إلى محل كرامتي ، وجعل ذلك رفعا إليه للتفخيم والتعظيم ومثله قوله (إني ذاهب إلى ربي) وإنما ذهب إبراهيم صلى الله عليه وسلم من العراق إلى الشام وقد يقول السلطان : ارفعوا هذا الأمر إلى القاضي ، وقد يسمى الحجاج زوار الله ، ويسمى المجاورون جيران الله . والمراد من كل ذلك التفخيم والتعظيم ، فكذا هي

﴿الوجه الثاني﴾ في التأويل أن يكون قوله (ورافعك إلى) معناه : أنه يرفع إلى مكان لا يملك الحكم عليه فيه غير الله ، لأن في الأرض قد يتولى الخلق أنواع الأحكام ، فأما السموات فلا حاكم هناك في الحقيقة ، وفي الظاهر إلا الله

﴿الوجه الثالث﴾ أن بتقدير القول : بأن الله في مكان لم يكن ارتفاع عيسى إلى ذلك سببا لارتفاعه وفرحه ، بل إنما ينتفع بذلك لو وجد هناك مطلوبه من الثواب ، والروح ، والراحة ، والريحان ، فعلى كلا القولين : لا بد من حمل اللفظ على أن المراد : ورافعك إلى محل ثوابك ومجازاتك وإذا كان لا بد من اضممار ما ذكرناه لم يبق في الآية دلالة على إثبات المكان لله تعالى

﴿الصفة الثالثة﴾ من صفات عيسى قوله تعالى (ومطهرك من الذين كفروا) والمعنى مخرجك من بينهم ، ومفرق بينك وبينهم ، وكما عظم شأنه بلفظ الرفع إليه أخبر عن معنى التخليص بلفظ التطهير ، وكل ذلك يدل على المبالغة في إعلاء شأنه ، وتعظيم منصبه عند الله تعالى

﴿الصفة الرابعة﴾ قوله (رجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة) وجهان : الأول : أن المعنى : الذين اتبعوا دين عيسى يكونون فوق الذين كفروا به ، وهم اليهود بالقهر والسلطان ، والاستعلاء إلى يوم القيامة ، فيكون ذلك إخبارا عن ذل اليهود ، وانهم يكونون مقهورين إلى يوم القيامة ، فأما الذين اتبعوا المسيح عليه السلام ، فهم الذين كانوا يؤمنون بأنه عبد الله ورسوله ، وأما بعد الاسلام فهم المسلمون ، وأما النصارى فهم وان أظهروا من أنفسهم موافقته فهم يخالفونه أشد المخالفة من حيث أن صريح العقل يشهد أنه عليه السلام ما كان يرضى بشيء مما

يقوله هؤلاء الجاهل ، ومع ذلك فانا نرى أن دولة النصارى فى الدنيا أعظم وأقوى من أمر اليهود ، فلا نرى فى طرف من أطراف الدنيا ملكا يهوديا . ولا بلدة مملوءة من اليهود بل يكونون أين كانوا بالذلة والمسكنة ، وأما النصارى ، فأمرهم بخلاف ذلك

﴿القول الثانى﴾ أن المراد من هذه الفرقية الفرقية بالحجة والدليل

واعلم أن هذه الآية تدل على أن رفعه فى قوله (ورافعك إلى) هو الرفعة بالدرجة والمنقبة ، لا بالمكان والجهة ، كما أن الفوقية فى هذه الآية ليست بالمكان ، بل بالدرجة والرفعة

أما قوله ﴿ثم إلى مرجعكم فأحكم بينكم فيما كنتم فيه تختلفون﴾ فالمعنى أنه تعالى بشر عيسى عليه السلام بأنه يعطيه فى الدنيا تلك الخواص الشريفة ، والدرجات الرفيعة العالية ، وأما فى القيامة ، فإنه يحكم بين المؤمنين به ، وبين الجاحدين برسائته . وكيفية ذلك الحكم ما ذكره فى الآية التى بعد هذه الآية ، وبقي من مباحث هذه الآية موضع مشكل ، وهو أن نص القرآن دل على أنه تعالى حين رفعه ألقى شبهه على غيره على ما قال (وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم) والأخبار أيضا واردة بذلك إلا أن الروايات اختلفت ، فتارة يروى أن الله تعالى ألقى شبهه على بعض الأعداء الذين دلوا اليهود على مكانه حتى قتلوه . وصلبوه . وتارة يروى أنه عليه السلام رغب بعض خواص أصحابه فى أن يلقى شبهه حتى يقتل مكانه . وبالجملة : فكيفما كان ، ففي إلقاء شبهه على الغير إشكالات .

﴿الاشكال الأول﴾ إنا لو جوزنا إلقاء شبه إنسان على إنسان آخر لزم السفسطة ، فإنى إذا رأيت ولدى ، ثم رأيت ثانيا ، فحينئذ أجوز أن يكون هذا الذى رأيت ثانيا ليس بولدى ، بل هو إنسان ألقى شبهه عليه ، وحينئذ يرتفع الأمان عن المحسوسات ، وأيضا فالصحاباء الذين رأوا محمدا صلى الله عليه وسلم : يأمرهم وينهاهم . وجب أن لا يعرفوا أنه محمد لاحتمال أنه ألقى شبهه على غيره وذلك يقضى إلى سقوط الشرائع . وأيضا فمدار الأمر فى الأخبار المتواترة على أن يكون الخبر الأول إنما أخبر عن المحسوس ، فإذا جاز وقوع الغلط فى المبصرات كان سقوط خبر التواتر أولى ، وبالجملة ففتح هذا الباب أوله سفسطة ، وآخره إبطال النبوات بالكليّة

﴿والاشكال الثانى﴾ وهو أن الله تعالى كان قد أمر جبريل عليه السلام بأن يكون معه فى أكثر الأحوال ، هكذا قاله المفسرون فى تفسير قوله (إذ أيدتك بروح القدس) ثم إن طرف جناح واحد من أجنحة جبريل عليه السلام كان يكفى العالم من البشر فكيف لم يكفى فى منع أولئك اليهود عنه ؟ وأيضا أنه عليه السلام لما كان قادرا على إحياء الموتى ، وإبراء الأكهم والأبرص ، فكيف لم يقدر على إمامته

أولئك اليهود الذين قصدوه بالسوء ، وعلى إسقامهم ، وإلقاء الزمانة والفلج عليهم ، حتى يصيروا عاجزين عن التعرض له ؟

﴿والاشكال الثالث﴾ انه تعالى كان قادراً على تخليصه من أولئك الأعداء بأن يرفعه إلى السماء فما الفائدة في إلقاء شبهه على غيره ، وهل فيه إلا إلقاء مسكين في القتل من غير فائدة إليه

﴿والاشكال الرابع﴾ أنه إذا ألقى شبهه على غيره ، ثم إنه رفع بعد ذلك إلى السماء . فالقوم اعتقدوا فيه أنه هو عيسى مع أنه ما كان عيسى . فهذا كان إلقاء لهم في الجهل والتلبيس ، وهذا لا يليق بحكمة الله تعالى

﴿والاشكال الخامس﴾ أن النصارى على كثرتهم في مشارق الأرض ومغاربها ، وشدة محبتهم للمسيح عليه السلام ، وغلوهم في أمره أخبروا أنهم شاهدوه مقتولا مصلوبا ، فلو أنكرنا ذلك كان طعنا فيما ثبت بالتواتر . والطعن في التواتر يوجب الطعن في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، ونبوة عيسى ، بل في وجودهما ، ووجود سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وكل ذلك باطل

﴿والاشكال السادس﴾ أنه ثبت بالتواتر أن المصلوب بقي حيا زمانا طويلا ، فلو لم يكن ذلك عيسى ، بل كان غيره لأظهر الجزع ، ولقال : إني لست بعيسى . بل إنما أنا غيره ، ولبالغ في تعريف هذا المعنى ، ولو ذكر ذلك لاشتهر عند الخلق هذا المعنى ، فلما لم يوجد شيء من هذا علمنا أن ليس الأمر على ما ذكرتم ، فهذا جملة ما في الموضع من السؤالات

والجواب عن الأول : أن كل من أثبت القادر المختار ، سلم أنه تعالى قادر على أن يخلق انساناً آخر على صورة زيد . مثلاً ثم إن هذا التصوير لا يوجب التشك المذكور فكذا القول فيما ذكرتم

والجواب عن الثاني : أن جبريل عليه السلام : لو دفع الأعداء عنه أو أئدر الله تعالى عيسى عليه السلام على دفع الأعداء عن نفسه لبلغت معجزته إلى حد الاجاء ، وذلك غير جائز وهذا هو الجواب عن الاشكال الثالث : فانه تعالى لو رفعه إلى السماء ، وما ألقى شبهه على الغير لبلغت تلك المعجزة إلى حد الاجاء

والجواب عن الرابع : أن تلامذة عيسى كانوا حاضرين ، وكانوا عالمين بكيفية الواقعة ، وهم كانوا يزيلون ذلك التلبيس

والجواب عن الخامس : أن الحاضرين في ذلك الوقت كانوا قليلين ، ودخول الشبهة على الجمع القليل جائز ، والتواتر إذا انتهى في آخر الأمر إلى الجمع القليل لم يكن مفيداً للعلم

فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ

نَاصِرِينَ ﴿٥٦﴾

والجواب عن السادس : إن بتقدير ، أن يكون الذي ألقى شبه عيسى عليه السلام عليه كان مسلما وقبل ذلك عن عيسى جاز أن يسكت عن تعريف حقيقة الحال في تلك الواقعة ، وبالجملة فالأسئلة التي ذكرها أمور تتطرق الاحتمالات اليها من بعض الوجوه ، ولما ثبت بالمعجز القاطع صدق محمد صلى الله عليه وسلم في كل ما أخبر عنه ، امتنع صيرورة هذه الأسئلة المحتملة معارضة للنص القاطع ، والله ولي الهداية .

قوله تعالى ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ اعلم أنه تعالى لما ذكر (المرجعكم فأحكم بينكم فيما كنتم فيه تختلفون) بين بعد ذلك مفصلا ما في ذلك الاختلاف . أما الاختلاف فهو أن كفر قوم وآمن آخرون ، وأما الحكم فيمن كفر فهو أن يعذبه عذابا شديدا في الدنيا والآخرة . وأما الحكم فيمن آمن وعمل الصالحات ، فهو أن يوفيهم أجورهم . وفي الآية مسائل

﴿المسألة الأولى﴾ أما عذاب الكافر في الدنيا فهو من وجهين : أحدهما : القتل والسبي وما شاكله ، حتى لو ترك الكفر لم يحسن إيقاعه به ، فذلك داخل في عذاب الدنيا . والثاني : ما يلحق الكافر من الأمراض والمصائب ، وقد اختلفوا في أن ذلك هل هو عقاب أم لا ، قال بعضهم : إنه عقاب في حق الكافر ، وإذا وقع مثله للمؤمن فانه لا يكون عقابا ، بل يكون ابتلاء وامتحانا ، وقال الحسن : إن مثل هذا إذا وقع للكافر لا يكون عقابا بل يكون أيضا ابتلاء وامتحانا ، ويكون جاريا مجرى الحدود التي تقام على التائب ، فانه لا تكون عقابا بل امتحانا ، والدليل عليه أنه تعالى يعد الكل بالصبر عليها والرضا بها والتسليم لها ، وما هذا حاله لا يكون عقابا

فإن قيل : فقد سلمتم في الوجه الأول أنه عذاب للكافر على كفره ، وهذا على خلاف قوله تعالى (ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة) وكلمة «لو» تفيد انتفاء الشيء ، لا انتفاء غيره ، فوجب أن لا توجد المؤاخذة في الدنيا ، وأيضا قال تعالى (اليوم تجزى كل نفس بما كسبت) وذلك بقتضى حصول المجازاة في ذلك اليوم ، لا في الدنيا ، قلنا : الآية الدالة على حصول العقاب في الدنيا خاصة . والآيات التي ذكرتموها عامة ، والخاص مقدم على العام